[285] توثيقه من الكشي (1)، معترضا على صاحب المدارك (2) من الحكم بالجهالة (3). وقد ذكرنا في كتابنا في الفقه: (إن كلا من التبديل والتعيين والتوثيق، محل النظر، إذ المذكور في السند: بكر بن حبيب، وتبديله بغيره، ثم تعيينه فيه، دون بكر بن عبد ا بن حبيب المذكور في كلام النجاشي (4) والعلامة (5) غير وجيه، كما روى الصدوق: عن بكر بن عبد ا المذكور، في غير موضع من كتاب معاني الأخبار). نعم، إنه يمكن أن يوجه بوجه، ذكرناه فيه، مع إثبات عدم وجاهته، وذكرنا فيه: أن ابن داود وإن حكى عنه، من أنه إمامي ثقة، لكنه اشتباه منه، لعدم وجوده فيه، كما صرح به السيد السند الناقد (6) بل عن الحاوي ذكره في الضعاف (7) ولكنه غير خال عن الاعتساف، وتحقيق الكلام في عهدة الكتاب. ورابعة: من نقل عبارة عن بعض، مع أنها مغلوطة مصحفة كما قال:

_____ وعنونه النجاشي، قال: (أبو عثمان المازني، بكر بن محمد بن حبيب، من بقية المازني، كان سيد أهل العلم بالنحو، والعربية، واللغة، بالبصرة). (منه رحمه ا). (1) رجال ابن داود: 58 رقم 264 فيه: (لم)، (جش) كان إماميا، ثقة). (2) مدارك الأحكام: 1 / 33. فيه: (بكربن حبيب). (3) كتاب الطهارة للشيخ الأعظم الأنصاري: 8. (طبعة مؤسسة آل البيت). (4) رجال النجاشي: 109 رقم 277. (5) رجال العلامة: 208 رقم 3. (6) نقد الرجال: 59 رقم 26. (7) حاوي الأقوال: 231 رقم 1232. (مخطوط).

_____